إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا
الواقع – والمستقبل 2014م

د. حسين سالم مرجين•

التمهيد

بداية نتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور– بشير حسني زغوان – أستاذ الرياضيات بكلية العلوم –جامعة طرابلس– على ملاحظاته القيمة من خلال تفعيل المنطق الرياضي، من تنظيم الأفكار ووضع المعالجات وحل المشكلات، وصولاًإلى التخطيط المستقبلي.

إن الحديث عن إصلاح منظومة التعليم الجامعي في ليبيا مليء بالشجون، ولقد شجعني على الكتابة في هذا الموضوع كون العمل في المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية أكسبني بعض المعارف خاصة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، وبالتالي تلك المعارف لا يمكن استيعابها وفهمها إلا من خلال التأصيل الفكري لها.

إن مسألة إصلاح التعليم أصبحت هم وطني جامع لا مهمة مؤسساتية، كما أن إطالة عمر الأزمة في هذا القطاع الحيوي قد تكون لها الآثار السلبية على الواقع الملموس من خلال تأخرالتنمية المجتمعية بشكل عام، وعلاقته بخطط التنمية الشاملة للمجتمع، والتي تنبثق أساساً عن توافر وإعداد الكوادر المدربة والمؤهلة ضمن اختصاصات مختلفة ومستويات تأهيل متعددة لسد احتياجات المجتمع من القوى العاملة المطلوبة، وليس هذا فحسب، بل يقع على الجامعات مسؤولية التحديث، والتطوير، لأجل مواكبة التطور والتقدم السريع الحاصل في المجتمع ورسم السياسات التعليمية المناسبة، وتحديد أهداف التعليم الجامعي التي تقود بالنتيجة إلى تلبية احتياجات المجتمع على اختلاف أنواعها.

وتأتي أهمية هذه الورقة في النواحي التالية :

- كون التوقيت الحالي ملائماً، حيث لم تمر لحظة يتوفر فيها مناخ الحرية والرغبة في التغيير على نحو ما هي عليه الحال هذه الأيام.
- أهمية الدراسات المستقبلية من خلال إعمال المخيلة السوسيولوجية وأثرها في إعطاء مؤشرات للتوقعات المستقبلية التي يمكن التخطيط في ضوئها.

• باحث في قضايا جودة التعليم www.morjeen.com

- تفعيل وتوظيف علم الاجتماع التعليمي والتربوي في عمليات إصلاح التعليم الجامعي، وربما تكون هناك حاجة إلى استحداث علم اجتماع خاص بالتعليم الجامعي، كونه أقرب المراحل التعليمية علاقة بالمجتمع وسوق العمل.

حيث إن خدمة المجتمع في التعليم الجامعي تعتبر بعداً مهماً من الأبعاد التي تضطلع به الجامعة، إذ تعد الجامعة في مكانتها المؤسسية منظومة تدخل ضمن النظام العام في المجتمع، إضافة إلى أن الجامعات تُعد مراكز إشعاع ثقافي للمجتمع ، لذا فإن عليها أن تعد البرامج الثقافية له ، والتي تعالج من خلالها أهم القضايا الاجتماعية فيه ، وكما يكون لها برنامج للمحاضرات العامة التي يحضرها أبناء المجتمع ، بالاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة، واستضافة العلماء والأساتذة من الجامعات الأخرى ، وذلك من أجل التثقيف والتنشيط الثقافي للبنية الاجتماعية في المجتمع ، وكما لها دور مهم أيضاً في الحراك الاجتماعي من خلال دورها التربوي، ودورها في تغيير الأحوال الاجتماعية للطلبة، بالتالي ربما تكون هذه دعوة للمهتمين في هذا المجال الى ضرورة إعطاء أهمية للتعليم الجامعي في الدراسات السيوسولوجية.

كما أن هذه الورقة يتحدد هدفها في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما واقع التعليم الجامعي في ليبيا؟
2. ما التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا ؟
3. إصلاح نظام التعليم الجامعي،كيف يتم ؟ وما مداه؟
4. ما هي المقاربات والمنهجيات لتطوير التعليم الجامعي؟

المنهجية :

اعتمد الباحث المنهج الوصفي لبحث الواقع التعليمي الجامعي والتحديات التي تواجهه، والمنهج التحليلي بهدف تحليل الواقع التعليمي وذلك من خلال فحص واستقصاء المعلومات المتوافرة عن التعليم الجامعي في ليبيا خاصة من خلال التقارير الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، بالإضافة أيضاً إلى ما توافر من معلومات عن التعليم العالي، قديمها وحديثها، واستحضار التجارب والمبادرات والأفكار العديدة بغية إدراك مظاهر التوفيق والسداد أو الإخفاق ، ومن ثم وضع التوصيات والحلول المقترحة لذلك.

في حقيقة الأمر يتبادر إلى ذهنى عند تناول واقع الجامعات الليبية عدة تساؤلات، لعل أهمها:

- ماهي وظائف التعليم الجامعي؟

- ماهي أهداف التعليم الجامعي ؟
- ما فوائد التعليم الجامعي ؟

وظائف التعليم الجامعي:

إن للتعليم الجامعي أهداف ومسؤوليات تجاه المجتمع، حيث أصبحت عمليات تطوير التعليم من أهم عناصر التحدي الرئيسي والوحيد لاجتياز الفجوة العلمية والمعلوماتية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة، كما أن عملية التطوير للتعليم تأخذ في اعتبارها رؤية واضحة لطبيعة التحديات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في المجالات كافة ، وأن التعليم في الدول المتقدمة عملية تفاعلية معقدة تقوم على المهارات وحل المشكلات والعقل النقدي والمواكبة الدائمة لكل ما هو جديد في شتى المجالات ، لذا فإن للتعليم في هذه الدول الوظائف التالية :

- إعداد خريجون مهنيون يتميزون بالقدرة على التعامل مع متطلبات سوق العمل بثقة وإبداع ومن منظور مستقبلي.
- إعداد علماء متميزون في شتى المجالات والتخصصات.
- إعداد قادة رأي من مفكرين وفلاسفة في الإطار العام وفي الإطار التخصصي، يكونون الطليعة في التغيير الفكري والفلسفي والحضاري للدولة.

إذن يمكن تحديد أهم فوائد تطوير منظومة التعليم في التالي :

- القدرة على حل المشكلات.
- تكوين عقلية مهنية.
- تفكير إبداعي.
- القدرة على البحث والتطوير.
- اكتساب وإتقان المهارات الأساسية.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن ماهية أهداف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا ؟

من خلال الاطلاع على الموقع الإلكتروني للوزارة وجدنا عدداً من الأهداف تحت مسمى الأهداف الإستراتيجية للوزارة، وهي:

1) الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي بما يلبي الاحتياجات التعليمية للطالب والمجتمع في القرن الواحد والعشرين.

2) الاعتناء بالتعليم المهني والفني وتطويره، وربطه باحتياجات ليبيا المستقبلية في البناء والتنمية الاقتصادية.

3) الرفع من كفاءة المؤسسات التعليمية والبحثية، والتأكيد على ضرورة التزامها بالمعايير الدولية في الاعتماد والجودة.

4) تعزيز البحث العلمي ودوره في التنمية الاقتصادية بما يخدم مصلحة المجتمع الليبي.

5) تشجيع الشراكة والتعاون مع المؤسسات العلمية العربية والأجنبية.

6) المحافظة على أن يظل التعليم العالي في متناول الجميع.

من خلال استعراض أهداف الوزارة يمكن تحديد مجموعة من الملاحظات أهمها :

- ضرورة التأكيد على الولاء لله سبحانه تعالى.
- إصباغ الأهداف بالهوية الإسلامية والعربية وربطها بالتراث والحضارة ومنطلقاتها الثقافية.
- أن تتضمن الأهداف عنصراً مهماً من وظائف الجامعات وهي خدمة المجتمع،فهي وظيفة رئيسة ثالثة إلى جانب التدريس، والبحث العلمي.

حيث لا تقل تلك الوظيفة أهمية عن الوظائف السابقة في تحقيق رسالة وأهداف التعليم الجامعي ، هذا إذا جزمنا بالقول أن كل الوظائف التي تقوم بها الجامعة من تدريس أو أبحاث علمية أو خدمة المجتمع هي وظائف متداخلة بعضها ببعض، وتشترك في أهداف وغايات واحدة ، تهدف في النهاية إلى خدمة المجتمع وتطويره ومواجهة التحديات المستقبلية.

- تضمين هدف المنافسة لدفع وصول الجامعات الليبية إلى أعلى المراتب الإقليمية والعالمية.

بالرغم من أننا نعيش في ظل مجتمع المعرفة فلم تحتويأهداف الوزارة على مايفيد سعي الوزارة نحو تأصيل هذا المفهوم من خلال دعم الابتكارات وإيجاد حلول علمية لمتطلبات الحياة.

بالتالي نعتقد بأنه هناك حاجة إلى إعادة النظر في تلك الأهداف بما يواكب أهداف مجتمع المعرفة، مع مراعاة القيم الثقافية للمجتمع الليبي، وأن يشارك في وضعها فريق من الخبراء الوطنيين من ذوي الاختصاص والكفاية.

ما واقع التعليم الجامعي الحكومي في ليبيا:

لقد خطت ليبيا خطوات لا بأس بها في مجال التعليم الجامعي، حيث يوجد بتلك الخطوات محطات بعضها مضيء والبعض الآخر غير مضيء،حيث جاء افتتاح أول جامعة ليبية في العام الدراسي 1955-1956م، في مدينة بنغازي تحت مسمى الجامعة الليبية، بعد ذلك تعاقب إنشاء الكليات

الجامعية في مدينتي بنغازي وطرابلس حتى جاء عام 1973م، وهو العام الذي شهد بداية تعدد الجامعات وأصبح للبلاد جامعتين، ثم ثلاث جامعات(د. مصطفى التير ، 2007، 25)، ثم تكاثر العدد ليصل عام 2013م إلى ثلاث عشرة جامعة حكومية، و(211) كلية، في حين وصل عدد البرامج الجامعية (1099) برنامجاً ، كما أن عدد أعضاء هيئة التدريس وصل إلى حوالى 15.494عضواً، وعدد الطلبة حوالى 280.882 طالباً(تقرير الزيارات الاستطلاعية : 2013م) .

ومع ذلك فإن الإنجاز التعليمي لايزال متواضعاً جداً إذا ما قورن بالإنجازات في دول الجوار، فمعظم الجامعات الحكومية لا تملك الإمكانات التي تتوفر عادة في الجامعات، وتفتقر خصوصاً في التخصصات التي تتطلب معامل وتقنية متطورة إلى الكثير من الضروريات ، فمثلاً بلغ عدد طلبة الطب في العام الدراسي 2001-2002م في أكبر الجامعات الليبية 7375طالباً، في حين لا يوجد بها سوى مشرحة صغيرة توافرت فيها جثتان فقط. وفي نفس الجامعة يدرس حوالي خمسة آلاف طالب في مجال طب الأسنان في الوقت الذي لا يتوافر في هذه الكلية أكثر من 35 كرسياً طبياً.

ومع هذا التزايد في عدد الجامعات تعرضت منظومة التعليم الجامعي إلى هزات كبيرة جعلت منه نظاماً مختلفاً عما تعرفه الجامعات في بقية أنحاء العالم، فمثلاً: لا يوجد في هذا النظام تقليد يحترم الأقدمية ويقدر الكفاية في تولي مختلف المناصب الأكاديمية ابتداء من رئيس القسم إلى عميد الكلية إلى رئيس الجامعة ، كما أن جميع هذه المناصب يمكن ان يتولاها أدني المتواجدين تعليماً بما في ذلك الطلبة العاديون أو طلبة الدراسات العليا، كما لا يوجد برنامج عمل لأعضاء هيئة التدريس يجعل التنافس في الانتاج شرطاً للتفوق، وعليه قد يتدرج عضو هيئة التدريس على السلم الأكاديمي بأي شيء يقدمه، كما أن غالبية أساتذة الجامعات منشغلون بمهمة نقل المعرفة ولا يعطون أولوية خاصة للبحث العلمي (د. مصطفي التير ، 2007، 37).

ما أن عدم استقلالية الجامعات خلال فترة حكم القذافي (1969-2011م) ووقوعها تحت سيطرته المباشرة، قد حولها إلى ساحات لنشر الأفكار والتوجهات السياسية للنظام ، إضافة إلى إصباغ بعض مفاهيم ومصطلحات النظام السابق على العملية التعليمية، فمثلاً: مناهج الفكر الجماهيري التي تم إلزامها ضمن المقررات الدراسية في الجامعات الليبية، والتي كانت ضمن متطلبات الجامعات الإلزامية، مما أثر ذلك سلباً على العملية التعليمية وحرية التفكير والإبداع، ومن ومن آثار تبعية الجامعات لنظام القذافي أن أصبحت كل الجامعات تُدار وفقاً لمقتضيات المنطق السياسي للنظام وليس وفقاً لخطط تعليمية، فمثلاً: تدخل بعض الجهات السلطوية في

السابق مثل مكتب اللجان الثورية في مسار الجامعات من خلال نشر أفكار النظام السياسي، وجعله منظومة التعليم العالي منظومة موجهة من قبل تلك السلطة في اتجاه مضاد لممارسات العمل الجامعي السليم.(تقرير الزيارات الاستطلاعية: 2013م)

وحسب التقرير الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عن الجامعات الحكومية عام 2013م،أوضح أن الجامعات الحكومية الليبية غير قادرة على مواكبة التغيرات التي حدثت على مستوى احتياجات المجتمع والتنمية، بالرغم من كون الظروف الحالية مواتية، كما بين التقرير بأن أخطر تلك الأزمات اعتماد الجامعات صورة نمطية واحدة عبر منظومة واحدة من الأنظمة واللوائح والإجراءات والممارسات التي فقدت كل جامعة بسببها استقلاليتها وشخصيتها الاعتبارية ومرونتها الإدارية والمالية وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات، فكانت النتيجة طغيان فكر واحد وممارسات واحدة وبرامج أكاديمية متقاربة فضعف الولاء والانتماء للمؤسسة الجامعية، وضعف التنافس الذي يبعث على النشاط والتحدي والمسؤولية، فانعكس ذلك على البيئة الجامعية بأكملها.

تجارب بعض الدول في إصلاح منظومة التعليم الجامعي

- **التجربة اليابانية في إصلاح التعليم العالي:**

أخذت اليابان في بداية نهضتها عام 1964م، بالنظم التعليمية الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية، ولكن لم تمض إلا سنوات معدودة حتى ثبت فشل هذه النظم المستوردة وقصورها في تحقيق الغاية المرجوة منها مما دعا إلى تنبي إصلاحات تجديدية نابعة من التراث الثقافي الياباني تمثل في قانون إصلاح التعليم في عام 1971م، كما تخوض منظومة التعليم الجامعي حالياً أكبر إصلاحات تشهدها نتيجة لأسباب أهمها (روجر غودمان : 2011: 73):

خلال حقبة التسعينيات صار قطاع التعليم العالي في اليابان مثله مثل سائر القطاعات الأخرى مطالباً بقدر أكبر من الإنتاجية والفاعلية، فلم تعُد مرحلة الدراسة الجامعية تمثل فترة انتقالية في النمو الاجتماعي للفرد بين مرحلتي الدراسة الثانوية ذات القواعد الصارمة من جهة والحياة المهنية من جهة أخرى. كما ان حصول الجامعات اليابانية على تصنيفات ضعيفة في قوائم التصنيف العالمي، فمثلاً: لم تظهر سوى جامعتين يابانيتين (طوكيو- وكيوتو) في قائمة أفضل 100 جامعة في العالم وخمس جامعات بين أفضل 200 جامعة، وذلك حسب تصنيف تايمز للجامعات عام 2010م.

- عدم أقبال الطلاب الأجانب على الدراسة في الجامعات اليابانية نتيجة لنقص التدريس باللغة الإنجليزية.
- نقص الطلب على التعليم الجامعي نتيجة لنظام التوظيف بالأقدمية الذي لا يشجع على إعادة تأهيل الموظفين وتدريبهم في منتصف حياتهم المهنية.
- لا تمتلك اليابان نظاماً متطوراً للتعليم العالي بدوام جزئي، وربما يعزى ذلك إلى تفضيل الشركات اليابانية تدريب موظفيها داخل مقارها بدلاً من الاعتماد على مؤسسات خارجية.

ومع تلك الأسباب بدأت الحاجة إلى اتخاذ إصلاحات جذرية لنظام التعليم العالي في مجمله،وتضمنت النقاط التالية (روجر غودمان : 2011: 75):

- تحويل الجامعات اليابانية الحكومية إلى هيئات مستقلة ولم يعد أعضاءهاوكوادرها مجرد موظفين يضمنون الوظائف مدى الحياة.
- تعزيز سلطة رؤساء الجامعات إلى حد كبير، وبدء التركيز على سياسة التقويمات الاستباقية.
- إعطاء المزيد من الحرية للجامعات في تجريب أفكار جديدة في السوق، وقياس مدى نجاحها.
- تقليص الصعوبات في الحصول على الاعتماد / الاعتراف الخارجي المطلوب لإنشاء أقسام وبرامج دراسية جديدة وإلى حد ما مؤسسات جديدة.
- تحويل عملية التمويل المالي للجامعات على أساس التنافس بدلاًمن مدى العراقة.
- وجود شراكة بين الجامعات والشركات والمصانع.
- توفير بيئة تدعم وُتسهل تبادل الطلاب على المستوى الدولي.
- تخفض الرسوم الجامعية.
- مراجعة المناهج وأساليب التدريس.
- المرونة بشأن العمر الذي يبدأ الطلاب فيه الالتحاق بالجامعات.
- تقسيم الجامعات إلى نوعين، جامعات مهتمة بالأبحاث، وجامعات تُعنى بالتعليم.
- إعادة النظر في عدد سنوات الدراسة في التعليم العالي.
- تقديم برامج باللغة الإنجليزية في بعض الجامعات البارزة.
- تطبيق إجراءات أكثر مرونة بشأن تعيين الكوادر الأكاديمية.
- التجاوب مع مستجدات سوق التعليم العالي.

التجربة السنغافورية في إصلاح التعليم العالي:

في مقالة يتحدث فيها عن تطور التعليم في سنغافورة يقول الكاتب الأميركي الشهير توماس فريدمان: (لا تكتفي سنغافورة بالتفوق على جاراتها الآسيويات فحسب، بل تشعر بأن عليها أن تتفوق على أي مكان، حتى علينا نحن في الولايات المتحدة، والرسالة التي تبعث بها هذه الدولة إلينا هي أنها لا تسابقنا باتجاه الهبوط إلى سفح الجبل، بل باتجاه القمة) **(www.snyar.net/blog/2011/08/22)**

إن النظام التعليمي السنغافوري جدّ متقدم، و لكنه أيضا جد انتقائي، حيث إن أقل من 25% من الطلبة يستطيعون الوصول إلى الجامعة، بينما لا يبلغ عدد السكان في سنغافورة سوى 4,6 مليون نسمة (2007)، لذا فإن أكثر من 20000 طالب سنغافوري يغادرون سنغافورة في كل سنة من أجل متابعة دراساتهم العليا في دول أخرى. و من جهة أخرى تطمح سنغافورة إلى استقبال 150000 متعلم من مختلف المستويات من دول أخرى في أفق سنة 2015.

وقد طرح رئيس الوزراء السنغافوري (جوه شوك تونغ) مبادرته لتطوير التعليم في سنغافورة حيث طالب من المسؤولين عن التعليم في بلاده أن يعيدوا النظر في دور المؤسسات التعليمية ودور المعلمين إزاء الطلبة المتعلمين، وأن ينتقلوا بمفهوم التعليم من التلقين المعتمد على قدرات التذكر والحفظ إلى تعليم الطلبة مهارات التفكير والاتجاه نحو التعلم والتقصي الذاتي، مبيناً أن تقدم الوطن إنما هو مرهون بتقدم المواطن، وتقدم المواطن لا يتحدد بمدى ما حصله من معارف أو نجح فيه، وإنما بمدى تمسكه بمواصلته التعلم وقدرته على التفكير لاتخاذ القرارات المناسبة في التعامل مع ما يواجهه من عوائق ومشكلات في حياته اليومية، والمواطن ليس مطالباً فقط بالتكيف مع الأحداث المحيطة به، بل عليه صنع وتشكيل وصياغة مستقبل بلاد أيضاً بما يتواكب مع التطورات العلمية والاقتصادية العالمية ، ولكي يُعد المواطن لذلك، لابد أن يتعلم مهارات التفكير لكي تساعده وتعضده في تحقيق هذا الهدف.(www.sciemaths.com/vb/showthread.php)

كما سعت الحكومة في إطار إحداث إصلاح منظومة التعليم العالي إلى زيادة عدد الأماكن في التعليم بعد الثانوي، كما تبنت عدة اساليب منها:

- تطوير " معهد سنغافورة للإدارة " ليصبح جامعة ثالثة.
- مضاعفة الطاقة الاستيعابية لبرنامج درجة جامعة سنغافورة المفتوحة إلى 6000.
- تقوية المعاهد متعددة التقنيات وتدعيمها.

- توسعة التعليم في الدراسات العليا، ومضاعفة الإمكانات الاستيعابية للدراسات العليا بحلول عام 2000م
- العمل على جعل جامعاتها عالمية المستوى.

كما أصبحت الجامعات مهمة للصناعة وأساسًا لتكوين الثروة من خلال نقل التقنية إلى الصناعة بواسطة البحوث، وتشمل الجهود المبذولة لرفع مستوى الجامعتين الموجودتين ما يلي:

- تحويل جامعة نانيانج التقنية إلى جامعة متكاملة.
- مراجعة مناهج المراحل الجامعية الأولى لضمان ملاءمتها وحداثتها، وأنها جيدة الإعداد وحسنة الترتيب، حتى لا يحدث تبديد للطاقات في التعلم غير المنتج، مثل استظهار المعلومات المتيسرة في متناول الطالب، وأنها كذلك واسعة القاعدة شاملة للتخصصات بدرجة تكفي لتخريج طلبة متكاملي المعلومات، ملتزمين بمتطلبات مكان العمل في القرن الحادي والعشرين، كما أنها تؤكد على إعمال الفكر والمهارات العملية.
- مراجعة إجراءات التقويم، مثل (اختبارات الكتاب المفتوح التي ستشكل ما يصل إلى ثلث مجموع الامتحانات بعد خمس إلى ست سنوات)، بهدف ضمان اختبار الكفاءات المطلوبة.
- استحداث إستراتيجيات تعليم وتعلم تتسم بالتجديد والإبداع، مثل التعلم في موقع المشروع والبرامج الخاصة، مثل (برنامج تطوير المواهب، وبرنامج البحوث الجامعية لما قبل التخرج، وبرنامج البحوث العلمية لطلبة الكليات المتوسطة – وبرنامج الكتابة الإبداعية)
- اجتذاب الطلبة الموهوبين من المنطقة.
- إقامة معاهد بحوث وطنية عالمية المستوى، يتم ربطها بشكل وثيق بالجامعات والصناعة.
- جعل سنغافورة مركزاً للتعلم نابضاً بالنشاط، مع استقطاب مشاركة علماء بارزين، بحيث يتم من خلال ذلك مساعدة البلدان الأقل تطوراً في المنطقة لتحديث هياكلها الحكومية والاقتصادية وتطويرها، مما يمكّن من أقلمة سنغافورة.
- التعاون مع العمال والنقابات وأصحاب العمل لتوفير التدريب المناسب ورفع الكفاية.

ولكن في الوقت الذي يستمتع فيه بالإنجازات، ثمة إدراك بأنه ليس هناك مجال للرضا عن النفس، حيث لا مفر من القيود تقريباً في عالم يفتقر إلى الكمال، لكنه في معزل عن ذلك لا بد من المراجعة والتكيف الدائمين في عالم يتغير باستمرار، ومجالات النقد معروفة جيداً.(www.ahewar.org/debat/show.art.asp)

- **التجربة الأوروبية في إصلاح منظومة التعليم العالي :**

بدأت الدول الأوروبية بعمليات إصلاح لنظام التعليم العالي، حيث بدا واضحاً لها أنه لا مفر من القيام بحزمة من الإصلاحات الهيكلية والجوهرية ، وقد كانت البداية من فرنسا سنة 1997م، حيث قام وزير التعليم العالي الفرنسي بتكوين لجنة خبراء على رأسها الشخصية المعروفة (جاك أطالي) أوكلت إليها مهمة إعداد فرنسا «للتنافس المستقبلي فيما يخص المادة الرمادية»وكانت وظيفة هذه اللجنة بالدرجة الأولى إعداد تقييم جذري وشامل لنظام التعليم العالي بفرنسا، ورصد نقاط القوة والضعف، ومن ثم وضع أسس لتطوير هذا النظام من أجل أن يكون قادرًا على استيعاب المستجدات العلمية والتقنية، ومما يبوئ فرنسا مكانة متقدمة في المستقبل.

ورغم أن هذه اللجنة كانت فرنسية بحتة إلا أن دراساتها وأبحاثها تطرقت إلى مكامن الخلل وبرامج الإصلاح مقارنة مع الدول الأوروبية المتقدمة، مثل:بريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وهو ما نلمسه حين قراءة التقرير الذي أتى تحت عنوان «نحو نموذج أوروبي للتعليم العالي».

وكان عمل هذه اللجنة مهماً جداً وحافزاً حتى بالنسبة للدول الأوروبية الأخرى، إذ تبين أنه لا يمكن إصلاح النظام التعليمي دون الأخذ بالاعتبار وجود فرنسا داخل منظومة أوروبية في تطور مستمر على كل الصعد ومن بينها التعليم العالي. وفي عام 1998م، أطلق وزراء التعليم العالي بكل من إيطاليا، فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا إعلان السوربون الذي يهدف إلى إقامة فضاء أوروبي موحد للتعليم العالي، يدعو الدول الأوروبية إلى الالتزام بالعمل على هذا الهدف بما يتلاءم وتحديات القرن الجديد.

هذا الإعلان لقي صدى وترحيبًا كبيرين من طرف النظراء الأوروبيين، إذ بعد سنة من تاريخه وفي سنة 1999م، اجتمع وزراء التعليم العالي الأوروبيون بمدينة بولونيا الإيطالية وأطلقوا إعلان بولونيا الشهير حول إصلاح نظام التعليم العالي بأوروبا. وتعتبر هذه المبادرة أكبر عملية إصلاحية في تاريخ التعليم العالي، إذ إنها تهدف إلى توحيد نظام التعليم فيما يزيد على 4000 مؤسسة تعليم عال يتخرج فيها أكثر من اثني عشر مليونًا من الطلاب سنويًا.

أهداف نظام بولونيا للتعليم العالي:

تضمنت وثيقة بولونيا الإصلاحية ستة أهداف عامة، تم تحقيق جلها مع عام 2010م في كل الدول المعتمدة لهذا المنهج الجديد(www.ahewar.org/debat/show.art.asp):

1) اعتماد نظام موحد للشهادات العليا يفسح المجال أمام مقارنة سلسة بين الشهادات المتحصل عليها في مختلف الدول الأوروبية دون اللجوء إلى معادلات الشهادات من دولة إلى أخرى، فمن جهة تسهل هذه العملية إدماج الطلبة في المؤسسات التعليمية من مختلف دول أوروبا، ومن جهة أخرى تمنح للنظام التعليمي الأوروبي قدرة أكبر على جذب الطلبة الأجانب من خارج المجموعة الأوروبية.

2) اعتماد نظام دراسي موحد قائم على مرحلتين أساسيتين (السلك الأول، والسلك الثاني)، تليهما مرحلة ثالثة (السلك الثالث) مخصصة للبحث العلمي فقط.

3) اعتماد نظام موحد لقياس مكتسبات الطالب وتقييم أدائه ومدى تقدمه خلال مشواره الدراسي.

4) تسهيل التنقل وتذليل كل العقبات التي تحول دون حرية التنقل من بلد إلى آخر سواء تعلق الأمر بالطلبة أو الباحثين، وحتى بالنسبة للأطر الإدارية.

5) دعم وتكثيف التعاون الأوروبي في مجال تطوير التعليم والمؤسسات التعليمية العليا، والعمل على إيجاد آليات موحدة لقياس الجودة.

6) دعم وتعزيز البعد الأوروبي بكل أنواعه، التاريخية والاجتماعية والسياسية، فيما يتعلق ببرامج التدريس والتعاون وبرامج تنقل الباحثين والطلبة.

كما نفذت الدول الأوروبية عدة آليات لتحقيق هذه الوثيقة منها :

- تشكيل لجنة عليا مهمتها الإعداد الجيد للنظام الجديد، وتتألف من الكونفدرالية الأوروبية لرؤساء الجامعات، والجمعية الأوروبية للجامعات، والهيئة الأوروبية إضافة إلى مؤسسات أخرى متخصصة لها صبغة استشارية ضمن هذه اللجنة.
- إقامة دورات وندوات حول النظام الجديد سميت «دورات بولونيا» عبر كامل التراب الأوروبي، يتم خلالها التحدث إلى الأكاديميين والمختصين للتعريف بالنظام الجديد، ونوعية العقبات التي قد يواجهها وسبل تذليلها.
- تنظيم لقاءات مخصصة مع الطلاب الأوروبيين للتعرف على آرائهم وهواجسهم اتجاه هذا التغيير المرتقب.
- تتم مراجعة شاملة لكل ما تحقق خلال الاجتماعات الدورية لوزراء التعليم العالي، حيث تتم المصادقة على ما أنجز والتوصية بما ينبغي فعله مع تحديد واضح للأولويات.
- قامت كل دولة بتنظيم اجتماعات مكثفة لإعداد إستراتيجية وطنية للتطبيق مستعينة بكل مكونات المجتمع الفاعلة.

- قامت كل مؤسسة تعليمية باجتماعات دورية من أجل إعادة صياغة المقررات لكل الدروس ومختلف الشعب، وتكييفها بما يتماشى مع أهداف نظام بولونيا، إضافة إلى إعداد المرحلة الانتقالية.

قراءة لتجارب الإصلاح السابقة:

بعد استعراض تلك الأفكار والبرامج لإصلاح منظومة التعليم، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- دعوات الإصلاح الناجحة تأتي انطلاقاً من الوعي الذاتي والجمعي بأهميتها والحاجة إليها.
- وجود التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة في رأس قائمة اهتمامات المجتمع وليس ذيلها.
- وجود إدارة سياسية وقيادة واعية بأهمية إصلاح منظومة التعليم العالي.
- رصد مبالغ مالية لعمليات الإصلاح.
- تشخيص الواقع والبحث عن معالجات.
- مشاركة أطراف العملية التعليمية في عملية الإصلاح.
- إرساء معايير واضحة تحكم سير العملية التعليمية.
- العمل على تغيير أساليب التعليم الجامعي بحيث تستطيع الوقوف أمام التحديات المستقبلية والعمل على مواجهتها.
- هناك حاجة ضرورية للارتقاء بمستوى جودة المخرجات كون تقدم المجتمعات يعتمد على كفاية مخرجاتها كنخبة متميزة بما يضمن توظيفها لمصلحة مستقبل المجتمع وازدهاره.
- أن يكون إصلاح التعليم وتجديده نابعاً من التراث الثقافي للمجتمع.
- القيام بعملية المقارنة مع أنظمة التعليم العالي المتقدمة.
- استناد عملية الإصلاح إلى التخطيط والتقويم والبحث والمنهج العلمي.

التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا

تناول تقرير الزيارة الاستطلاعية العام 2013م الصادر عن المركز الوطنى لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية مجموعة من التحديات التي تواجه منظومة التعليم الجامعي حيث يمكن تحديدها بنوعين من التحديات:

- **تحديات داخلية.**
- **تحديات خارجية.**

أولاً– التحديات الداخلية

والمقصود بتلك التحديات الداخلية هي تلك التي تواجه التطوير الذاتي للجامعات ، وتسببها عوامل داخلية كامنة في الجامعات ذاتها ، ومثل تلك التحديات(تقرير الزيارات الاستطلاعية : 2013م):

1) البعد عن التخطيط الإستراتيجي والاكتفاء بالتخطيط قصير الأجل.
2) عدم اعتماد ونشر الرؤية والرسالة في الجامعات والكليات والفروع.
3) مركزية القرارات داخل الجامعات، وعدم تفعيل الاختصاصات الواردة في الهيكل التنظيمي للجامعات.
4) عدم الاستقرار الإداري والتغيير المستمر في لوائح ونظم الدراسة جعل من الصعب وضع خطط إستراتيجية.
5) عــدم توفر قواعد بيانات يمكن الاستناد عليها في استخلاص المعلومات واتخاذ القرارات بشكل صحيح.
6) وجود نوع من الإذعان الواضح لدى الإدارة العليا اتجاه المشاكل الاجتماعية، دون الاستناد إلى أُسس علمية أو مبررات أو خطوات قانونية عند فتح فروع كليات أو إنشاء أقسام علمية أو فتح قاعات دراسية، وقد يحدث ذلك دون الرجوع إلى أو التنسيق مع الكليات الأصل.
7) ضعف التنسيق والتواصل بين الإدارة العليا وبين عدد من الكليات أو الفروع التابعة لها.
8) عدم قناعة أوتقبل ثقافة الجودة من بعض القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعات.
9) عدم وضوح معايير اختيار القيادات الأكاديمية.
10) على الجامعات الاهتمام بالحوافز الإيجابية المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، ومراعاة العدالة في الفرص لإشعارهم بالانتماء والولاء.
11) عدم إشراك مكتب ضمان الجودة وتقويم الأداء بالجامعات في المجالس الرسمية لعرض ومناقشة كل القضايا المتعلقة بالجودة.
12) إيجاد برامج لتحفيز ومكافأة الأقسام والكليات والفروع المتميزة في تطبيق الجودة.
13) العوز والنقص الواضح في الموارد المادية اللازمة للإنفاق على البرامج والخدمات التعليمية.
14) ضيق الصلاحيات الممنوحة للقيادات الأكاديمية في جميع المستويات، والتغيرات المستمرة في البنية التنظيمية، والضبابية والتشويش في الأدوار والمسؤوليات الإدارية والأكاديمية قوض المساعي الرامية لتطوير البرامج وتحسين نوعية التعليم الذي يُقدم.
15) محاولة حل المشكلات جميعها والمتراكمة عبر سنوات طويلة في وقت واحد.

16) توقع الإدارة العليا بالجامعات الوصول إلى نتائج فورية لأنشطة وبرامج الجودة وليس على المدى البعيد.

17) لا تـوجد سياسات واضحـة في بعض الجـامعات لتحقيق الجودة وضمانها.

18) عدم وضع سياسات واضحة لبرامج الإيفاد إلى الخارج.

19) عدم اهتمام الجامعات بتطوير وربط برامجها الجامعية والعليا بمتطلبات سوق العمل.

ثانياً- تحديات خارجية:

المقصود بالتحديات الخارجية هي تلك التي تواجه الجامعات ، وتسببها عوامل خارج إطارها، ومثل تلك التحديات(تقرير الزيارات الاستطلاعية : 2013م):

1) القرارات التي تُتخذ على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لم تأخذ في اعتبارها التحديات التي تواجه فروع الجامعات، خاصة فيما يتعلق بالشروط والمواصفات المطلوبة في أعضاء هيئة التدريس الجامعيين، فضلاً على أنها لم تبادر إلى تمكين إدارات الجامعات وفروعها من مواجهة تلك التحديات.

2) عدم وضع سياسة واضحة تتعلق بقبول الطلبة بما يتلاءم والقدرة الاستيعابية للجامعات.

3) عدم قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإرساء الهياكل التنظيمية والتوصيف الوظيفي واللوائح التنظيمية التفصيلية التي تعكس واقع الجامعات وتستوعب نموها المستقبلي.

4) عدم كفاية ميزانيات الجامعات، وبنود صرفها غير متكافئة، وأوقات صرفها غير مناسبة، مما ترتب على ذلك عدم تمكن الجامعات من تحقيق أهدافها بالجودة المطلوبة.

5) إعادة النظر في القوانين المنظمة لعملية الصرف المالي، بما يضمن سرعة الإنجاز وتطوير الأداء وتجويده.

6) عدم التزام الوزارة بتسييل الميزانية في الوقت المحدد، والذي يدعم قيادات الجامعات بالتصرف الصحيح في الميزانية.

7) عدم استكمال مشاريع الصيانة المتوقفة وفي مقدمتها المكتبات المركزية، ووضع الخطط اللازمة لاستحداث مبانٍ جديدة.

8) عدم تطبيق مبدأ المساءلة في حال التجاوزات، وتغلب المصالح الشخصية على العامة.

9) عدم وضوح آلية قبول الطلاب بالجامعات، وكذلك الانتقال من وإلى الجامعات المختلفة.

10) نقص التشريعات واللوائح القانونية أو ضعفها إن وجدت لإرساء الجودة وضمانها في الجامعات.

كما تطرق التقرير الزيارات الاستطلاعية 2013عم والمشار إليه سابقًا، إلى أن الجامعات الليبية تعيش حالياً في ظل أزمة، هي في جوهرها أزمة ثقافة الجودة وضمانها بامتياز، أي أن تجلياتها المؤسسية والبرامجية في الجامعات ليست سوى أعراض، وأنها تستمد أسبابها الجوهرية من أرضيتها الفكرية الراجعة إلى وجود خلل في فهم وتطبيق وممارسة الجودة وضمانها، حيث تتخذ الأزمة شكل إقامة اضطرارية في عين الإعصار في منزلة بين منزلتين نتيجة اصطدام بين إرادتين متعادلتين حتي الآن: إرادة تشد إلى الخلف، وأخرى تدفع إلى الأمام وتتوق إلى المستقبل.

كما أن الفروق بين طرفي الأزمة سرعان ما تتبخر أمام العين الفاحصة، وسرعان ما يتضح للمتمعن أن كلا الطرفين ليس لديه مشروع وخطط واضحة، مما يرجح أننا أمام أعراض أزمة ولسنا أمام جوهرها، كما تناول التقرير القيادات الجامعية باعتبارها القاطرة التي تقود الجامعة نحو التحسين والتطوير حيث أكد التقرير أن بعض الجامعات لا تخلو من وجود قيادات جيدة، لكن هذه الاستثناءات لا تنفي القاعدة، حيث لوحظ من خلال الزيارات والمقابلات مع عدد من القيادات الجامعية بأنها جزء من تركة الدكتاتورية وإرثها، حيث لم تنجُ في جانب كبير منها من مرض إنتاج الدكتاتورية من الناحية الذهنية مع حفظ المقامات واحترام الاستثناءات.

وهذه القيادات قد تكون عالمة بما للعبارة من دلالة العلم بالشيء وحفظه لكنها ليست قيادات مثقفة بما للعبارة من دلالات السؤال والشك واحترام الاختلاف والاقتناع بنسبية الحقيقة، وهذا في حقيقة الأمر هو الجانب الأكبر من الأزمة الحالية التي تعيشها الجامعات الليبية.

وفيما يتعلق بمهنة التدريس تناول التقرير بان هناك العديد من غير ذوي العلاقة دخول مهنة التدريس، كما حدد التقرير أهم مواطن الضعف المتصلة ببعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية والتي تعرقل تأصيل الجودة وضمانها في الجامعات ،هي (تقرير الزيارات الاستطلاعية ، 2013،) :-

1) ضعف التكوين المهني لبعض أعضاء هيئة التدريس.
2) عدم قيام الجامعات بإعداد و تجهيز دورات تدريبية لغرض التنمية المهنية.
3) عدم تقبل وجهات نظر الطلبة في القاعات التدريسية والتقليل من أهمية تلك الآراء.
4) الاعتماد على أسلوب الحفظ والتلقين.
5) قيام بعض الأساتذة بتدريس مواد غير متمكنين منها.
6) عدم الالتزام بمواعيد المحاضرات.
7) عدم تطوير المناهج والمقررات الدراسية.

8) عدم الالتزام بمعايير التقييم الخاصة بالطلبة.
9) عدم الالتزام بالساعات المكتبية المخصصة لمراجعات الطلبة.
10) تعدي بعض الأساتذة على الطلبة بألفاظ نابية.

ما فيما يتعلق بنوعية البرامج التعليمية فقد أكد التقرير بأن بوجود تردي في نوعية البرامج التي تم زياراتها كما انها تتسم بالسمات التالية (تقرير الزيارات الاستطلاعية : 2013م):

- تدني التحصيل المعرفي.
- ضعف القدرات التحليلية والابتكارية واطراد التدهور فيها.
- عدم استخدام التقنيات الحديثة.

وهذا التردي أحدث خلل بين سوق العمل ومستوى التنمية من ناحية وبين نواتج التعليم من ناحية أخرى، ثم يستطرد التقرير بأن أكثر جوانب التعليم أزمة في الجامعات الليبية هو عدم قدرته على توفير متطلبات التنمية المجتمعية، حيث أصبح جل البرامج التعليمية التي تُعطى في الجامعات معزولة عن المعرفة والمعلومات والتقنية، كما تناول التقرير وضع المكتبات وخدمات الدعم التعليمية حيث يؤكد التقرير بأن المكتبات أصبحت في جُل الجامعات دون المستوى، كما أن المعامل والمختبرات والورش جلها أصبحت قديمة، ولا تتسع للأعداد المتزايدة من الطلاب، كما أن القاعات والمدرجات اكتظت بالطلبة، وكان لهذا تأثير على علاقة الطالب بالأستاذ حيث إن المسافة تباعدت بينهما، كما تأتي مرتبات أعضاء هيئة التدريس غير ملائمة مقارنة بمرتبات عضو هيئة التدريس الأجنبي في أعلى قائمة هموم أعضاء هيئة التدريس.

هل تتم عمليات إصلاح منظومة التعليم الجامعي في ليبيا ؟ وكيف تتم ؟

بعد استعراض لماهية وواقع منظومة التعليم الجامعي في ليبيا، إضافة إلى طرح بعض أفكار وبرامج إصلاح منظومة التعليم الجامعي، والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا ، فإن **السؤال الذي يمكن أن يطرح: هل يمكن إصلاح منظومة التعليم الجامعي الحالي؟**

إن الإجابة عن هذا التساؤل ربما تكون بـ**(نعم)** وذلك من خلال إعادة النظر في أولويات المجتمع، بحيث يتم وضع التعليم في هرم الاهتمامات الدولة، إضافة إلى وجود قيادة سياسية واعية بأهمية أن الاستثمار في إصلاح منظومة التعليم العالي هو مشروع واعد، كذلك ضرورة وضع ميزانية محددة وواضحة للصرف منها على عمليات إصلاح تلك المنظومة.

وإذا تم الاتفاق على عملية الإصلاح فإن السؤال الذي يمكن أن يطرح هو

ما هي الموضوعات التي يجب أن يطالها الإصلاح، ليُعطي الإصلاح ثماره؟

إن نجاح عملية إصلاح التعليم الجامعي رهين بمدى تناغمه مع المشروع المجتمعي المتوافق عليه، وبمدى ارتباطه وتجاوبه مع التغيرات والتحولات التي ترافقه خصوصاً ونحن نعيش عصر العولمة، وما تفرضه من تحديات ورهانات وتتطلبه من اجتهادات ومجهودات غرضها تأسيس مجتمع العلم والمعرفة. وعلى اعتبار أنه لا يمكن إصلاح التعليم الجامعي بمعزل عن إصلاح التعليم الأساسي والثانوي، ومن ثم الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي والمجتمعي في شموليته، كما أنه يعتمد على مدى ترابط عمليات الإصلاح ووحدة أهدافها وسرعة تواصل المعلومات ذات العلاقة ، لأن أي انفراط في عقدها واختلاف أهدافها، يخل بترابطها ويطيح بجودتها،وبالتالي لن تُؤتي عمليات الإصلاح نتائجها.

كما يمكن الإجابة عن تساؤل: كيف تتم عملية الإصلاح؟ أو ما هي الموضوعات التي يجب أن يطالها الإصلاح، ليُعطي الإصلاح ثماره؟

إن مشكلة الإصلاح تبدأ من الاجابة عن هذه الاستفهامات، فمن هذه النقاط بالذات تنشأ في الأذهان الالتباسات والشبهات في عملية إصلاح منظومة التعليم الجامعي.

وينبغي على القائمين بعملية الإصلاح تفادي الإبهام، وأن يتم رسم خطاً واضحاًعن موضوعات الإصلاح حتى لا يبقى هناك مجالُ للخلط.

وقد ثم تحديد مجموعة من المبادئ والشروط الواجب توافرها في عملية إصلاح التعليم حتى يحقق الفوائد المرجوة منه والغايات المبتغاة منه والآمال المعقودة عليه، على النحو التالي **(عمر التومي الشيباني :2004: 153)**:

- أن يكون واضحاً في مبادئه ومنطلقاته، والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها وأولوياته والتطوير والتجديد، إضافة إلى كل ما يتخذ في إطاره من قرارات، وما يقترح في إطاره من بدائل وخطوات وإجراءات.
- تحديد الاحتياجات المستقبلية لتنمية المجتمع الليبي الشاملة من القوى العاملة المعلمة والمدربة في مختلف أنواع ومستويات التعليم والتدريب.

▪ أن يكون وثيق الارتباط بفلسفة وأهداف وسياسات وإستراتيجيات التعليم والتنمية في ليبيا، وبالخطط المرسومة للتنمية الشاملة في ليبيا بجميع أنواعها وجوانبها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية خاصة التنمية البشرية، وأن يعمل على تحويل التوقعات الإنمائية إلى سياسات ومشروعات وبرامج تعليمية تفي بالاحتياجات المستقبلية لمسيرة التنمية الشاملة في ليبيا.

كما يمكن أن نحدد أهم خطوات إصلاح منظومة التعليم في التالي:

▪ الإعلان عن مشروع إصلاح منظومة التعليم الجامعي، وأن يتضمن المشروع خطة مستقبلية بعيدة المدى يُغطي مجالها على الأقل لمدة عشرين سنة قادمة، على أن يكون هناك فريق عمل علمي جدير بالمسؤولية ولديه الجدية والمتابعة للوصول إلى أفضل النتائج ، من خلال التشخيص الدقيق لجوانب الخلل المراد إصلاحه وتحديد أولويات الإصلاح.

▪ رصد ميزانية للصرف منها على عمليات الإصلاح.

▪ خلق التعبئة الكافية لضمان مشاركة كل الأطراف قصد المساهمة البناءة في تفعيل مقتضيات الإصلاح من خلال تنظيم ورش عمل وحلقات نقاس ولقاءات تحاورية، تنبثق عنها خلاصات وتوصيات ملزمة، ويشارك فيه أطراف العملية التعليمية مع الحرص على الاستئناس بالتجارب الإقليمية والدولية، خصوصا بتجارب الدول التي حققت إقلاعا تنمويا قياسيا بفضل إصلاح نظامها التعليمي(اليابان ، سنغافورة ...)

▪ إن الإصلاح يجب أن يشق طريقه من الوزارة مروراً بالجامعات ثم الكليات ثم الأقسام العلمية وصولاً إلى القاعات الدراسية ، وهذا التسلسل في الاصلاح ينبغي أن يشكل انشغالاً أساسياً يتعين الانكباب عليه كأولوية منهجية.

▪ إعادة الاعتبار لأعضاء هيئة التدريس، باعتبارهم حجر الزاوية ونقطة الارتكاز الأساسية لإنجاح الإصلاح، وتحفيزهم مادياً ومعنوياً، زيادة على ضرورة تعبئتهم وإشراكهم في جميع مراحل العملية الإصلاحية قصد ضمان مشاركتهم ومساهمتهم الفعالة في مجهودات الإصلاح.

▪ تحديد الأولويات وعمليات الإصلاح الواجب البدء منها في مخطط الإصلاح، وذلك من خلال التركيز على الاشكالات التي تتطلب التدخل الآني، مثل : اكتظاظ بعض الكليات، قلة الإمكانات ....إلخ.

▪ تأتي الإدارة الجامعية على رأس أولويات عمليات الإصلاح والتطوير ، كما يجب أن يكون للجامعات حرية في أن تطور نفسها لمواجهة متطلباتها وتحقيق أهدافها لتواكب التطورات التي تجري في المجتمع بسرعة.

- يتوجب إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للجامعات، بحيث يتم استحداث بعض الوظائف التي لها علاقة بالتعليم الجامعي، مثل :وكيل الجامعة للبحث العلمي، وكيل الجامعة لشؤون المجتمع وتنمية البيئة،بحيث تمثل جزءاً لايتجزء من بنية الجامعات ونظامها الأساسي.

قيام فريق الاصلاح بالإجابة عن التساؤلات التالية :

1) ماذا نُعَلّم؟
2) كيف نُعَلّم؟
3) لماذا نُعَلّم؟

ويأتي طرح هذه التساؤلات في إطار ما يجب أن تكون عليه الجامعات، بحيث تكون قادرة على مجابهة متغيرات القرن الواحد والعشرين.

- يجب إعادة معايير دخول الطلاب إلى المراحل الجامعية.
- إصلاح بنية التعليم العالي عن طريق إقامة بنية للتعليم العالي تتميز بالتنوع والمرونة. وتتطلب المرونة أن يفسح المجال للالتحاق والعودة إلى مؤسسات العليم الجامعي والعالي دون قيود جامدة. كما تقتضي أن تخضع هذه المؤسسات والبرامج التي تقدمها إلى التقويم والمراجعة المستمرة، أما التنوع فيستوجب الاهتمام بمجالات العلوم والتكنولوجيا التي لا تحظى بالأولوية المناسبة في نسق التعليم القائم حالياً. ويتوجب الإصلاح إنشاء قنوات للعمل المشترك بين مؤسسات التعليم العالي وأجهزة الدولة ومشروعات القطاع الخاص،ومنظمات المجتمع المدني في تدريب العاملين والبحث والتطوير.
- الإسراع في تنفيذ مشروع الإطار الوطني للمؤهلات العلمية.

ما هي المقاربات والمنهجيات لتطوير التعليم الجامعي؟

يمكن أن نقترح بعض المقاربات والمنهجيات والممارسات التي من المفيد اعتمادها وتبنيها لبلوغ الأهداف الإصلاحية المتوقعة، وتحقيق النتائج المرجوة وهي :

❖ استقلالية الجامعات كافة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وأن يكون لها مجلس أمناء مؤلف من ذوي الخبرة والمعرفة، يضع إستراتيجيات إدارتها وطرق تطويرها لها رسالة وأهداف واضحة في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع والمنافسة والإبداع ، وحرية في تطوير برامج تعليمية وبحثية ذات صلة بالمجتمع وتخضع للتقييم والتدقيق المستمرين من قبل المركز الوطني لضمان الجودة الذي يقدّم لها النصح والمشورة في مجال التطوير المستمر.

- ❖ الاهتمام بالجوانب النوعية وليس الكمية عند تأسيس الجامعات أو فتح فروع لها مع أهمية الإنفاق على تلك العملية .
- ❖ ضمان توافر الإمكانات والتجهيزات اللازمة للجامعات والفروع التابعة لها ومن ضمن تلك الالويات تأتي المكتبات الحديثة والمختبرات جيدة التجهيز وتقنيات المعلومات والاتصال المختلفة إضافة إلى تحسين الوضعية المادية لهيئات البحث والتدريس وتطوير قدراتهم المعرفية، ولن يكون ذلك إلا بتطوير المناهج التعليمية وأساليب التدريس والتقويم المساعدة على التفكير النقدي والإبداع.
- ❖ استقلالية المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية عن الوزارة ، والبدء في تنفيذ خطة المركز الإستراتيجية 2013-2018م، بشأن اعتماد الجامعات الحكومية.
- ❖ إعادة تعريف الجامعات ، فمثلاً هناك جامعات تعليمية وأخرى بحثية.
- ❖ إنشاء مكتبات مرجعية في كل الجامعات تهتم بتأمين الكتب والدوريات العلمية من خلال الاشتراك مع خزائن المعلومات الدولية الإلكترونية.
- ❖ تشجيع العلماء والخبراء الدوليين لزيارة الجامعات الليبية الحكومية والبقاء لفترات متقطعة لإجراءأبحاث مشتركة مع الكوادر المحلية، أو تقاسم تدريس بعض المقررات أو الاشتراك في عمليات الإشراف في مشاريع التخرج، أو الأطاريح (الماجستير أو الدكتوراه).
- ❖ وضع سياسة واضحة وشفافة تساعد على استقطاب الأدمغة والمهارات سواء كانت وطنية أمأجنبية.
- ❖ وضع جوائز سنوية لأفضل باحث وأفضل أستاذ جامعي، وأفضل برنامج، وأفضل جامعة.
- ❖ بالنظر إلى وضع الجامعات الليبية الحكومية ، فإن مجمل ما ورد أعلاه من رؤيةإستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي تصلح لأن تدخل أيضاً في صياغة إستراتيجية وطنية لتطوير التعليم الجامعي، ونود فيما يلي بعض المقترحات ذات الصلة بالمناهج والتدريس الجامعي:

1) العمل على إيجاد المناخ الأكاديمي المساعد على حرية الفكر والتعبير والنشر خاصة وان رياح التغيير عام 2011م جاءت لتأصيل ودعم قيم المجتمع.
2) تبني إستراتيجية واضحة لتطوير برامج ومناهج التعليم الجامعي بحيث تحقق الأهداف المجتمعية المرجوة منها وتواكب الجديد في العلم والتكنولوجيا .
3) عند تطوير المناهج الجامعية يتوجب مراعاة ما هو قائم في مدارس التعليم العام لضمان التكامل والتسلسل المنطقي للمعرفة ، كما أن على القائمين بتطوير مناهج التعليم العام مراعاة هذا المبدأ بنفس القدر أيضاً .

4) توفير الكتاب الجامعي في مختلف التخصصات، وتشجيع حركة الترجمة والتأليف لتوفير المراجع المناسبة لتعميق معارف الطلبة، وتمكينهم من تسخير هذه المعرفة لخدمة المجتمع والبيئة .

5) الحرص على تعريب المناهج في الجامعات الليبية بما يحقق الإبداع، ويضمن الأصالة في اكتساب وتوطين ونشر المعرفة .

6) توفير الظروف المناسبة لعضو هيئة التدريس الجامعي التي تمكنه من التدريس والبحث والتطوير الذاتي بمنحة التسهيلات المادية التي تسمح له بذلك، إلى جانب توفير جميع فرص التأهيل الأكاديمي والتربوي المستمر .

7) الاهتمام بإنشاء مراكز لتطوير التقنيات والوسائل التعليمية في مختلف الجامعات للرفع من مستوى التدريس فيها عن طريق الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة في هذا الجانب.

وأخيراً :

يمكن ان نختم هذه الورقة بمقولة الأستاذ الدكتور عمر التومي الشيباني (إننا نطمح إلى المزيد، جهوداً أوسع ونتائج ملموسة تسهم في تطوير حياتنا العامة وتحقق تقدماً في مضمار البحوث العلمية وتوظيف هذه البحوث والنتائج في ترقية الواقع بما يواكب طموحنا الكبير إلى الأفضل والأصلح.(عمر التومي الشيباني :2004: 239)

قائمة المراجع:

1. عمر التومي الشيباني. مسيرة علم وعطاء .- طرابلس : منشورات نقابة أعضاء هيئة التدريس ، 2004.
2. تقرير الزيارة الاستطلاعية على الجامعات الليبية الحكومية .- منشورات المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، 2013.
3. مصطفي عمر التير . التعليم العالي والتنمية في ليبيا نموذج الخط متعدد الالتواءات.- ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا ؛ تحرير محمد الأعور .- ط2.- بنغازي – ليبيا: دار الكتب الوطنية ، 2007.
4. روجر غودمان ." تجربة اليابان في التعليم العالي" .- مجلة آفاق المستقبل،ع 9، يناير فبراير، 2011.
5. www.sciemaths.com/vb/showthread.php
6. www.ahewar.org/debat/show.art.asp